سياسة الولايات المتحدة باتجاه دعم مؤتمر دولي؛ اذ ان عقده ليس ضمن ما ننظر اليه. اننا نعارض عقد مؤتمر دولي بين اسرائيل والدول العربية». وكرر كيلي، مراراً، ان الادارة الاميركية لا تزال تركز، قطعاً، على الحكومة الاسرائيلية «التي نقوم بتعزيزها والدفع بها الى امام؛ فهي الطريق المعقول»؛ انما في الوقت عينه، حرص كيلي على خط الرجعة، عندما قال: «هذا لا يعني اننا نستثني عقد مؤتمر دولي في اطار السيناريوهات الممكنة في المستقبل، كوسيلة دعم للمفاوضات المباشرة؛ لكننا نعتقد بأنه الطريق». فاذا ما «نضج» اقتراح الانتخابات الاسرائيلي، حسب قول كيلي، «واثمر في مفاوضات بين الفلسطينيين والحكومة الاسرائيلية، واذا ما اتفقنا، عند ذلك، [على] انه من المفيد، بصورة او بأخرى، عقد المؤتمر الدولي، فاننا لا نستثنيه في ذلك الاطار» (**الحوادث**، لندن، ٢١/٧/١٩٨٩، ص ٢٨).

واذا ما كان التقويم السريع لهذا الكلام يشير الى مراوحة الادارة في مكانها، فقد جاءت تصريحات الرئيس الاميركي لتعزز هذا التقويم، حين اعلن عدم استعداده لتغيير سياسة بلاده تجاه الشرق الاوسط نتيجة «التبدلات السياسية في اسرائيل». وقال ان الاخيرة «تعرف جيداً سياسة واشنطن، وتعرف، كذلك، ان سياسة الولايات المتحدة، في شأن المستوطنات مثلاً، لم تتبدل، ولن تتبدل؛ وعليه، يجب ان نكون صريحين مع اصدقائنا». واكد عزمه على دفع عملية السلام الى امام: «ونريد ان نرى تقدماً في عملية الانتخابات». ونفى ان تكون ادارته مستاءة من قيود الليكود، وقال: «اذا استطاع أحد اقناعنا بأن هذه القيود ستساعد على قيام انتخابات، فسأقول هذا جيد. لكني اقول ان اشخاصاً آخرين ينظرون اليها، ويقولون ان ما حصل لا يدعم امكان قيام الانتخابات» (**تايم**، ١٧/٧/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥).

ورأى بعض المراقبين المطلعين ان كلام بوش على السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، وعلى تمسّكه بهذه السياسة، عكس نهجاً له طابع الاستمرارية؛ كما عكس، في الوقت عينه، ضيقاً واضحاً من تصرفات بعض المسؤولين في وزارة الخارجية، الذين سارعوا الى تسريب انباء عن قرب توجه وفد اميركي، برئاسة نائب وزير الخارجية لورانس ايغلبرغر، الى تل ـ ابيب. وفي هذا الخصوص، لفت نظر المراقبين تأكيد بوش، في باريس، انه هو الذي يحدّد السياسة الاميركية، بصفته رئيساً للولايات المتحدة، وان «هذه السياسة واضحة، لجهة ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي، وايقاف الاستيطان في الارض الفلسطينية المحتلة، واجراء انتخابات، تمهيداً للتوصل الى تسوية نهائية» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٥ ـ ١٦/٧/١٩٨٩).

ورأى مراقبون آخرون، ان تصريحات الرئيس الاميركي، هذه، تهدف الى اطلاق رسالة واضحة الى الحكومة الاسرائيلية بأن واشنطن تريد متابعة سياستها الراهنة تجاه الشرق الاوسط، خصوصاً بالنسبة الى تصوّرها لمفهوم الانتخابات والحل الشامل في المنطقة؛ كما حاول ان يؤكد انه هو الذي يصنع السياسة الخارجية، وان محاولة التفريق بين وزارة الخارجية والبيت الابيض لن تؤثر، بتاتاً، في سياسته (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من ذلك كله، لم يستطع الرئيس الاميركي ان ينام على حرير تناقضاته، خصوصاً وان الحملة في الكونغرس بُدئت لتقييد حرية تحرك ادارته في شأن الحوار مع م.ت.ف. وبالفعل، فبعد محاولات عدد من اعضاء مجلس النواب التشكيك في جدوى الحوار مع المنظمة، ظهر تحرّك، في مجلس الشيوخ، تزعّمه السيناتور الجمهوري جيسي هلمز والسيناتور الديمقراطي جون كراي، استهدف منع الحكومة الاميركية من التفاوض، والتعاطي، مع عدد من المسؤولين في المنظمة «المتهمين بالقيام بأعمال ارهابية» مع ذكر اسم عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، الذي اقامت معه الادارة الاميركية اتصالات، من خلال القناة الاميركية الرسمية الوحيدة للحوار، السفير لدى تونس، روبرت بيلّترو (ا.م. روزنتال، **المصدر نفسه**، ٢٢ ـ ٢٣/٧/١٩٨٩).

النص الاصلي للتعديل، الذي تقدّم به الثنائي هلمز ـ كراي الى مجلس الشيوخ، يقضي بمنع الادارة من استعمال اية اموال للتفاوض مع مسؤولين في م.ت.ف. «من دون ان يقدم الرئيس بوش الى الكونغرس شهادة، يقرّ، بموجبها، ان المندوب المعيّن من المنظمة لم يشارك مباشرة،